

Distr.
GENERAL

S/1994/282
9 March 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولاأولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٨٩٠ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، والذي مددت الفقرة ٣ منه الولاية القائمة لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا (البعثة) حتى ١٦ آذار/مارس ١٩٩٤. وبالإضافة إلى ذلك، طُلب مني في الفقرة ٧ من ذلك القرار أن أبلغ المجلس بمجرد أن يتم إقرار وقف فعال لإطلاق النار بالتقدم الذي يحرزه الطرفان في محادثات لوساكا في مجال تعزيز عملية السلم وإقرار وقف فعال لإطلاق النار وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة و "اتفاقات السلم". ومنذ اتخاذ ذلك القرار، أبقى المجلس على علم بالتطورات التي استجذبت في أنغولا. كما قدمت تقريرا مرحليا في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ (S/1994/100).

٢ - وفي بيان أدلى به رئيس مجلس الأمن في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٤ (S/PRST/1994/7) طلب المجلس، في جملة أمور، أن تضاعف حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) جهودهما في محادثات لوساكا بهدف التوصل، كمسألة عاجلة، إلى إقرار وقف فعال ودائم لإطلاق النار والانهاء من العمل المتعلق بالنقاط الباقية في جدول الأعمال وإبرام تسوية سلمية دون تسويق. وطلب المجلس إلى الأمين العام أن يطلع بصورة آنية على التطورات في محادثات السلم الدائرة في لوساكا، وأعاد تأكيد استعدادة للنظر في توصياتي متى تم إبرام اتفاق بين الطرفين. كما أكد من جديد استعدادة لاتخاذ إجراءات أخرى وفقا لقراراته السابقة.

ثانيا - التطورات السياسية

٣ - تجدر الإشارة إلى أن محادثات السلم بين الحكومة ويونيتا قد استؤنفت في لوساكا في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ (انظر S/26872، الفقرة ١٢) برعاية الأمم المتحدة. وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، جرى التوصل إلى اتفاق على المبادئ العامة والمحددة، فضلا عن الطرائق المتصلة بجميع المسائل العسكرية المدرجة في جدول الأعمال: إعادة إقرار وقف إطلاق النار؛ سحب جميع القوات العسكرية التابعة ليونيتا

وعودتها الى ثكناتها وتجريدها من السلاح؛ وتجريد جميع السكان المدنيين من السلاح؛ واطمام عملية إنشاء قوات مسلحة أنغولية، بما في ذلك عمليات التسريح.

٤ - وفي أعقاب التوصل الى الاتفاق المتعلق بالمسائل العسكرية، تطرقت المناقشات الى المسائل السياسية، أي مسألتى الشرطة والمصالحة الوطنية. وبحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، كان قد توصل الى اتفاق على المبادئ العامة والمحددة وعلى الطرائق المتصلة بالشرطة، بما في ذلك تكوين شرطة التدخل السريع، مما استلزم اطالة أمد المفاوضات.

٥ - وبعد عدة جولات من المحادثات عن قرب وإجراء عدد من المشاورات غير الرسمية جرى التوصل في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٤ الى اتفاق بشأن وثيقة تتضمن نصا منقحا للمبادئ العامة المتعلقة بمسألة المصالحة الوطنية. وفي اليوم التالي، جرى توزيع المشروع الأول للمبادئ المحددة المتصلة بتلك المسألة.

٦ - ومنذ ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٤، ركزت محادثات لوساكا على الجهود المبذولة لسد الفجوة بين موقفى الحكومة ويونيتا بشأن المبادئ المحددة المتصلة بالمصالحة الوطنية. وبالرغم من إحراز التقدم بشأن بعض النقاط الهامة، فإنه تعذر التوصل الى اتفاق نهائي بشأن هذه المسألة التي تتضمن تخصيص بعض المناصب الحكومية الرفيعة المستوى ليونيتا.

٧ - وبمجرد التوصل الى اتفاق على المبادئ المحددة فضلا عن الطرائق المتصلة بالمصالحة الوطنية، ستجري مناقشة البنود المتبقية في جدول الأعمال، أي الولاية المقبلة للأمم المتحدة، ودور دول المراقبة الثلاث، وإنهاء عملية الانتخابات، وإعادة إرساء إدارة وطنية في سائر أرجاء البلد.

٨ - وفي بيان أدلى به رئيس مجلس الأمن في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٤، أعرب المجلس عما يشعر به من أسف للخسائر الكبيرة في الأرواح وتدمير الممتلكات الناجم عن اندلاع القتال مؤخرا في عدة مواقع في سائر أرجاء أنغولا، وأكد المجلس أن السبيل الوحيد لتحقيق وقف لاطلاق النار يكون فعالا وقابلا للتحقق والاستمرار هو أن تبرم الحكومة ويونيتا اتفاقا شاملا للسلم. ودعا الحكومة ويونيتا الى احترام الالتزامات التي اتفقت عليها طواعية بالفعل في لوساكا، وإلى ممارسة أكبر قدر من ضبط النفس، والتوقف الفوري عن جميع الأعمال العسكرية الهجومية، والالتزام باختتام محادثات لوساكا بصورة عاجلة.

٩ - وأحال ممثلى الخاص بيان مجلس الأمن، بمجرد تلقيه، الى حكومة أنغولا ويونيتا. وفي أعقاب ذلك، أكد رئيس جمهورية أنغولا، السيد خوسيه ادواردو دوس سانتوس، ورئيس يونيتا، السيد جوناس سافيمبي، تصميمهما على مواصلة عملية السلم لحين التوصل الى اتفاق شامل للسلم.

١٠ - وخلال تلك الفترة، أتيحت لممثلي الخاص الفرصة لتبادل وجهات النظر بشأن الحالة في أنغولا مع الرئيس دوس سانتوس، فضلا عن عدد من الزعماء الأفارقة الآخرين، بمن فيهم رؤساء جمهوريات الرأس الأخضر، وزامبيا، وسان تومي وبرينسيبي، وناميبيا.

ثالثا - الحالة العسكرية

١١ - مما يدعو للأسف أن الحالة العسكرية في أنغولا ما زالت متفجرة منذ تقديم التقرير الأخير الى مجلس الأمن. ووفقا لما ورد في تقارير عديدة، أمكن للبعثة أن تؤكد بعضها، استمر القتال مع تباين مستويات شدته في مناطق بنغو، وبنغويلا، وببي، وكواندو كوبانغو، وكوانزانورتى، وكوانزاسول، ولواندا نورتى، ولواندا سول ومالانغى. وظلت عدة مدن رئيسية تحت الحصار أو محاطة أو تحت ضغط عسكري مستمر من جانب أو آخر، مما ترتب عليه زيادة محنة السكان المدنيين، وتفاقم الحالة الإنسانية التي تتخذ أبعاد كارثة بالفعل.

١٢ - وتميزت نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ بتكثيف الحكومة للهجوم البري والجوي في المنطقتين الشمالييتين بنغو، وكوانزانورتى. وترتب على هذه الأعمال العسكرية إخضاع المدينة الساحلية ذات الأهمية الاستراتيجية، أمبريز، لسيطرة الحكومة. وأشارت عدة تقارير، أكد بعضها مراقبو الأمم المتحدة العسكريون، الى حدوث قتال عنيف أيضا شمال العاصمة الإقليمية كاكسييتو وفي منطقة أوكوا في مطلع شباط/فبراير ١٩٩٤.

١٣ - ونشب القتال المكثف في المدينة المحاصرة كويتو/ببي وما حولها في ٥ شباط/فبراير. وتضاربت التقارير عن كيفية بدء القتال. فأكدت مصادر الأمم المتحدة أن الأعمال العدائية نجم عنها على الأقل ٥٠ حالة وفاة و ٧٠ إصابة في ٥ و ٦ شباط/فبراير فقط. ثم استؤنفت عملية القصف في ١٠ و ١١ شباط/فبراير مما عرقل الجهود الإنسانية بصورة شديدة. وفي أثناء ذلك، وفي ٧ شباط/فبراير كانت الأعمال العدائية قد أثرت أيضا على هوامبو التي كانت، كما أكدت مصادر الأمم المتحدة، هدفا لعملية قصف جوي. ونتيجة لتلك التطورات توقف توصيل إمدادات الإغاثة الى بعض أجزاء البلد مؤقتا.

١٤ - وفي ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٤، استؤنفت الأعمال العدائية في مالانغى واستمرت مع تباين شدتها حتى ١٧ شباط/فبراير. ووفقا للمعلومات المتاحة للبعثة نجم عن قصف المدينة حدوث إصابات فيما بين السكان المدنيين. ومنذ فترة وجيزة، في ٢ آذار/مارس، قصف مطار مالانغى مرة أخرى أثناء تفريغ طائرة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي. وما زالت الحالة متوترة.

١٥ - وفي نفس الوقت، أفيد أن يونيتا تركز العتاد الحربي وتضطلع بأنشطة عسكرية في منطقة كوانزاسول. وأفادت وسائل الإعلام الحكومية أيضا عن تعزيز قوات يونيتا في منطقتي كابندا وزائير. وأكد ضابط عسكري ذو رتبة كبيرة في مقر القوات المسلحة الأنغولية أن القتال المكثف والقصف الشديد حدثا في شمبواندي في منطقة كابندا. وفي نفس الوقت، أفيد عن قيام الحكومة، فضلا عن يونيتا، بتركيز القوات ونقلها داخل منطقة كوانزاسول. ووردت أيضا معلومات بشأن العمليات العسكرية في الجزء الشمالي من البلد وفي منطقة هويله. بيد أن شدة الأعمال العدائية قد انخفضت عموما في الأسابيع الأخيرة.

١٦ - وتزعم وسائل الإعلام الحكومية أن الحظر المفروض على يونيتا بموجب قرار مجلس الأمن ٨٦٤ (١٩٩٣) قد انتهك، وأنها ما زالت تتلقى شحنات كبيرة من العتاد العسكري وغيرها من أنواع المساعدة من الخارج، بما في ذلك المساعدات المقدمة عن طريق الجو. وفي نفس الوقت، اشتكت يونيتا علنا بشأن ما زعم من استيراد الحكومة لكميات كبيرة من العتاد العسكري، فضلا عن توظيفها للأفراد العسكريين الأجانب.

١٧ - وكما يدرك أعضاء مجلس الأمن فإن قدرة البعثة على رصد الحالة العسكرية وتقييمها محدودة. ويبلغ قوامها الآن ٥٠ مراقبا عسكريا، و ١٨ ضابط شرطة و ١١ موظفا طبيا عسكريا جرى وزعهم في ٥ مواقع هي: لواندا ولوبنغو وناميبي وبنغويلا وسمبي. ويمثل وجودهم إسهاما هاما في السعي نحو تسوية سلمية لأزمة أنغولا، ولكنهم يعملون بأقصى قدر من الطاقة، وبناء عليه فإن فعالية عملهم محدودة.

١٨ - ووفقا للولاية المخولة لي من مجلس الأمن، أواصل الاضطلاع بالأعمال التحضيرية اللازمة ووضع خطط للطوارئ لتمكين الأمم المتحدة من اتخاذ الخطوات الملائمة متى جرى إبرام تسوية شاملة وإقرار وقف فعال ودائم لإطلاق النار. وقد استعرض موظف تخطيط عسكري أقدم من الأمانة العامة مؤخرا مع ممثلي الخاص وكبير المراقبين العسكريين بالبعثة إطارا ممكنا لعملية موسعة. وقد أشرت في تقاريري السابقة إلى المجلس إلى أن المهام الموسعة التي قد يطلب من المنظمة أداؤها تتطلب عددا كبيرا من أفراد الأمم المتحدة، ولا سيما الوحدات المشكلة فضلا عن المراقبين العسكريين والمراقبين من الشرطة.

١٩ - وبسبب طبيعة النزاع، من المهم جدا تجنب التأخير بين التوقيع على اتفاق في لوساكا ووصول العدد المطلوب من قوات الأمم المتحدة ومراقبيها إلى أنغولا، ولذا، سيكون من الضروري أن ينشأ، على الفور تقريبا، الحد الأدنى من وجود مراقبي الأمم المتحدة العسكريين ومن الشرطة، على الأقل في مناطق المواجهة الرئيسية، للتحقق من الحفاظ على وقف إطلاق النار عموما لحين وصول قوات حفظ السلم. ومن شأن الوزع السريع لمراقبين إضافيين من الأمم المتحدة أيضا أن يؤكد مجددا لكل من الحكومة ويونيتا التزام المجتمع الدولي. وأتابع اتصالاتي غير الرسمية مع الدول الأعضاء حاليا، بغية الحصول على ما يلزم من مراقبين

وقوات ونقلهم بأسرع ما يمكن الى أنغولا بعد إبرام اتفاق سلم شامل. وأحث الدول الأعضاء على الرد الإيجابي على الاتصالات التمهيدية للأمانة العامة في هذا الصدد.

رابعاً - الأحوال الإنسانية

٢٠ - منذ تقديم تقريره الأخير الى مجلس الأمن، قامت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بزيادة حجم مساعدتها الانسانية الموزعة في جميع مقاطعات أنغولا زيادة كبيرة. وبالرغم من الصعوبات التي تمت مواجهتها، فقد قام برنامج الأغذية العالمي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، بتسليم ٨٣٨ ١٥ طن من مواد الإغاثة بطريق البر أو الجو. بيد أن زيادة حدة القتال والحوادث الأمنية التي وقعت في مقاطعة ببي، وهوامبو، ومالانغي، في جملة مواقع أخرى، قد أعاقت أنشطة الإغاثة الطارئة الى حد خطير. وإذا ما استمر هذا الاتجاه، فإن بالإمكان أن يتهدد وجود البرنامج الانساني الذي تم إنشاؤه بشق الأنفس على مدى السنة الماضية.

٢١ - وقد أدى استئناف القتال في كويتو/ ببي في مطلع شباط/فبراير الى وقوع مئات من الإصابات بين المدنيين. وتم تعطيل الأنشطة الانسانية الى حد خطير وتم إجلاء موظفي عدة منظمات غير حكومية تعمل في المنطقة الى لواندا، ولحسن الحظ، فإن قصف غوامبو بالمدفعية لم يؤثر في أنشطة الوكالات الانسانية العاملة في تلك المنطقة. وفي ١٠ شباط/فبراير، أعلنت الحكومة أنه إذا تعذر توزيع المعونة الانسانية بسبب استمرار قيام يونيتا بقصف عاصمة مقاطعة كويتو/ ببي بالمدفعية، فإنها ستلجأ الى إلغاء جميع الرحلات الجوية الانسانية الى المناطق الخاضعة لسيطرة يونيتا. وقد مكنت الجهود التي بذلها ممثلي الخاص، بدعم من وحدة تنسيق المساعدة الانسانية في لواندا من الحصول على ضمانات لسلامة الرحلات الجوية الى كويتو/ببي من قادة يونيتا ومن الحكومة، اعتباراً من ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٤.

٢٢ - وفي الوقت نفسه، تحسنت الأحوال الانسانية العامة في ملانغي وكان ذلك في المقام الأول بسبب تصعيد عمليات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك زيادة شحنات البضائع التي سلمها برنامج الأغذية العالمي من ٣٠٠ ١ طن في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ الى ٢٤٢ ٣ طن في شباط/فبراير ١٩٩٤. بيد أن زيادة حدة القصف المدفعي للمطار ومركز المدينة قد أدى الى إعاقة الأنشطة الانسانية التي يضطلع بها برنامج الأغذية العالمي الى حد خطير. وفي ١٦ شباط/فبراير، تعرضت الطائرة الوحيدة التابعة لبرنامج الأغذية العالمي التي تمكنت من الهبوط في ملانغي الى أضرار طفيفة من جراء انفجار قذيفة هاون. ولحسن الحظ، فقد تمكنت الطائرة من العودة الى لواندا. وفي اليوم نفسه، سقطت قذيفتان بالقرب من موقع التوزيع التابع لبرنامج الأغذية العالمي، مما أدى الى قتل وجرح عدد كبير من السكان. وفي اليوم التالي، اضطرت طائرة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي التي كانت تحاول الهبوط في ملانغي الى العودة الى رواندا

بسبب استئناف القصف بالقنابل. وبعد إجراء مشاورات مكثفة مع قادة يونيتا، تمكن برنامج الأغذية العالمي من استئناف رحلاته الجوية اليومية في ١٨ شباط/فبراير.

٢٣ - وفي مواجهة تدهور حالة الأغذية والحالة الصحية في هومبو، قامت منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بتكثيف أنشطتها في المدينة. وقامت وحدة تنسيق المساعدة الانسانية بوزع أحد موظفيها الى هناك بغية تيسير الاتصال مع لواندا وكفالة تحسين تنسيق المساعدة الانسانية في الموقع.

٢٤ - وبالرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، فإن مخزونات برنامج الأغذية العالمي من الغذاء على وشك النفاذ العاجل. وهناك حاجة الى سد النقص بصورة عاجلة لكفالة إتاحة حصص كاملة من الأغذية المجففة والأغذية التكميلية الى المجموعات المستهدفة من السكان.

٢٥ - وقد أكد ممثلي الخاص لعدد من الشخصيات البارزة الزائرة أهمية التضامن الدولي لمساعدة أنغولا على التصدي لاحتياجاتها الفورية، بما في ذلك إمدادات الإغاثة للأفراد العسكريين المسرحين وأسره. وكان هدف الزائرين يتمثل في الحصول على معلومات عن الاحتياجات الفورية للمجموعات المحرومة من السكان وعن الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة في مجال المساعدة الانسانية، وتقييم الاحتمالات بعد إبرام اتفاق سلم شامل. وكان من بين هذه الشخصيات السيدة كاترين برتيني، المديرية التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي؛ والسيدة ليزبيت بالمه أرملة رئيس وزراء السويد الأسبق؛ وعدد من كبار موظفي كونغرس الولايات المتحدة.

٢٦ - وفي ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٤، أصدرت ادارة الشؤون الانسانية النداء المنقح المشترك بين الوكالات لعام ١٩٩٤ لأنغولا، ملتمسا الحصول على ١٧٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لأغراض المعونة الطارئة بين شباط/فبراير وتموز/يوليه ١٩٩٤. ويستهدف النداء حوالي ٣,٣ مليون أنغولي بحاجة الى المساعدة الفورية، بزيادة عن ٢ مليون في النداء الأصلي الذي وجه في أيار/مايو ١٩٩٣. واعترافا بأهمية الدور الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية في جهود الإغاثة في أنغولا، فقد أرفقت مقترحات البرامج التي تقدمها المنظمات غير الحكومية بمقترحات البرامج التي تقدمها الوكالات التنفيذية التابعة للأمم المتحدة في هذا النداء. ويدعو النداء المانحين الى إيلاء اهتمام خاص الى القطاعات غير الغذائية مثل الصحة والتغذية والزراعة والمياه والمرافق الصحية، التي كانت حتى الآن تفتقر الى التمويل الى حد خطير، ويؤكد أهمية تقديم المساعدة من أجل إزالة الألغام بالإضافة الى تسريح المقاتلين السابقين في سياق أي اتفاق للسلم في المستقبل.

٢٧ - وقد تحسنت الأحوال الانسانية في أنغولا عموما على مدى الشهرين الماضيين، ولا سيما نتيجة للمساعدة المتعددة القطاعات. بيد أنه لم يتم بعد تقييم الاحتياجات الانسانية في أجزاء من مقاطعات بنغويلا، وببي، وهوامبو، وهويلا، ويويغي بصورة دقيقة، بسبب الافتقار الى الأمن أو صعوبة الوصول إليها. ومن شأن وقف الأعمال العدائية بشكل كامل ودائم أن يمكن منظمات الإغاثة من توسيع نطاق عمليات التقييم التي تقوم بها والاستفادة بسرعة من التقدم الذي يتم إحرازه بالفعل في تخفيف معاناة السكان المتضررين.

خامسا - الجوانب المالية

٢٨ - أذنت الجمعية العامة لي، بموجب مقررها ٤٨/٤٦٥، المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ من الدخول في التزامات بمبلغ إجمالي قدره ٦,٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (٦,٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة صافي) للتكفل بنفقات بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا للفترة من ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ الى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤ وقررت توزيع مبلغ إجمالي قدره ٦ ٤٧٨ ٨٠٠ دولار من دولارات المتحدة (٧٠٠ ٦ ٠٩٧ دولار من دولارات المتحدة صافي) فيما بين الدول الأعضاء. وتبلغ كلفة الإبقاء على البعثة بقوامها الراهن إلى ما بعد ١٦ آذار/مارس ١٩٩٤ مبلغ ٢ ٠٩٨ ٩٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة إجمالي (٩٥٠ ٩٩٦ ١ دولار من دولارات الولايات المتحدة صافي) شهريا على النحو المذكور في تقرير الأمين العام (A/48/836)، إذا ما قرر مجلس الأمن تمديد الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا.

٢٩ - ولا تزال حالة صافي الإيرادات النقدية للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا حرجة للغاية. وبلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة لبعثة الأمم المتحدة الأولى للتحقق في أنغولا وبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا حوالي ٢٧,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٤. ويمثل هذا المبلغ نسبة ١٦ في المائة تقريبا من مجموع المبلغ المقرر على الدول الأعضاء منذ بداية البعثة وحتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤. ولكي يتم تزويد بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا بالاحتياجات الضرورية من صافي الإيرادات النقدية، فقد تم عقد قروض بلغ مجموعها ٢٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، من الصندوق الاحتياطي لحفظ السلم (١٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) وحسابات حفظ السلم الأخرى (١٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة). ولم تسدد هذه المبالغ بعد.

٣٠ - وإذا ما قرر مجلس الأمن أن يأذن بزيادة القوام الراهن لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا على النحو الموصوف في الفقرة ٣٦ أدناه، فإنني سأطلب من الجمعية العامة في دورتها الراهنة أن تقوم بتخصيص اعتمادات مالية كافية لتوسيع البعثة.

سادسا - ملاحظات

٣١ - منذ ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، اتخذت المفاوضات، باعتماد الوثيقة المتعلقة بالمبادئ العامة والمحددة والأشكال المتعلقة بالشرطة، اتجاها حاسما وهي تتقدم نحو إبرام اتفاق سلم شامل. وبالفعل فقد أبدت الحكومة بالإضافة إلى قيادة يونيتا، أثناء النظر في مسألة الشرطة، عزمها على حل هذه المشكلة، التي يعتبر حلها حاسما بالنسبة لاستمرار المحادثات. وقد سبق أن تم التوصل إلى اتفاق بشأن المبادئ العامة المتصلة بالوفاق الوطني، وتركز المفاوضات الآن على المبادئ المحددة، ولا سيما على اشتراك يونيتا في المؤسسات السياسية والإدارية والاقتصادية للبلد.

٣٢ - ويبرز الطابع غير المستقر للحالة العسكرية الراهنة مرة أخرى أن من الأهمية بمكان بالنسبة للحكومة ويونيتا أن تقوما بممارسة أقصى قدر من ضبط النفس على الأرض بغية كفالة نجاح محادثات لوساكا. ولبلوغ هذا الهدف، فإن كلا من الحكومة ويونيتا بحاجة كذلك إلى إبداء قدر أكبر من المرونة في مواجهة المسائل المتبقية على جدول الأعمال، ولا سيما فيما يتعلق بمسألة الوفاق الوطني، واستكمال العملية الانتخابية وإعادة إنشاء الإدارة الوطنية في جميع أنحاء البلد.

٣٣ - ومع مراعاة التقدم المحرز في محادثات لوساكا فإنني أود أن أكرر تأكيد التوصيات الواردة في تقريرتي السابق بأن يواصل مجلس الأمن حاليا التمسك بأحكام الفقرة ١٤ من القرار ٨٩٠ (١٩٩٣)، التي لا تزال تمثل أنسب طريقة لمعالجة الحالة الراهنة. بيد أنني، على النحو الذي أشرت إليه في تقريرتي الأخير، سأقدم إلى المجلس على الفور، إذا استدعت الظروف ذلك، توصيات بشأن فرض تدابير إضافية أو لإعادة النظر في التدابير النافذة فعلا.

٣٤ - ومن الواضح أن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا تمثل عاملا أساسيا في الجهود الجارية لتحقيق تسوية سياسية شاملة في أنغولا وتقديم الدعم إلى برنامج المساعدة الإنسانية هناك. ولذلك فإنني أوصي بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا بقوامها الراهن لفترة ثلاثة أشهر إضافية. وسأواصل إبلاغ مجلس الأمن بسير المفاوضات، وسأقوم بإيفاد بعثة تقنية إلى أنغولا وتقديم توصيات تتعلق بولاية جديدة موسعة للأمم المتحدة هناك، حالما يتم التوصل إلى اتفاق سلم شامل في لوساكا.

٣٥ - وقد أظهرت الخبرة الحديثة العهد المستمدة من العمليات الأخرى أن الأمم المتحدة تحتاج إلى فترة من ثلاثة إلى خمسة أشهر لوزع بعثة كاملة وفعالة لحفظ السلم على الأرض. ولذلك، فإن من المهم، كما سبق لي أن ذكرت، بالنسبة للمنظمة أن تكون في وضع يمكنها من القيام على الفور وكخطوة أولى، بوزع مراقبين من العسكريين والشرطة، في أكثر المناطق حساسية في البلد على الأقل، بعد إبرام اتفاق سلم شامل مباشرة. ويمكن أن يؤدي عدم القيام بهذا العمل إلى تهديد تسوية تمر في مراحلها الأولية وأشدّها حرجاً.

٣٦ - وفي ظل هذه الظروف، فإن أفضل نهج ربما كان يتمثل في القيام بترتيبات تسمح للأمم المتحدة بالاستجابة بسرعة لتطور عملية السلم. ولذلك فإنني أود أن أوصي مجلس الأمن بأن يأذن من حيث المبدأ بزيادة قوام بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا الراهن إلى مستواه السابق البالغ ٢٥٠ مراقبا عسكريا و ١٢٦ من مراقبي الشرطة و ١٤ موظفا طبيا عسكريا، وعدد مناسب من الموظفين المدنيين الدوليين والمحليين، على أن يكون مفهوما أنه سيتم وزع الموظفين الإضافيين عندما يتم الاتفاق على تسوية إجمالية أو عندما أقوم باشعار المجلس بأن محادثات لوساكا قد وصلت إلى مرحلة أصبح فيها اختتامها بنجاح وشيكاً.

٣٧ - وبالرغم من العقوبات الخطيرة الناجمة عن العمليات العسكرية على الأرض، فقد استمرت الأنشطة الانسانية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء البلد. ولم يقتصر هذا الجهد الحاسم على تخفيف معاناة السكان المتضررين فحسب وإنما ساهم كذلك في إيجاد مناخ يفضي إلى تحقيق تسوية سياسية. وإنني أشيد بما أبدته المنظمات الانسانية من شجاعة وتصميم في القيام بمهامها. كما أود أن أجدد ندائي إلى الحكومة ويونيتا لتقديم الضمانات الأمنية اللازمة والامتناع عن أي عمل من شأنه أن يهدد عمال الإغاثة أو يؤدي إلى وقف تقديم المساعدة الانسانية إلى شعب أنغولا.

٣٨ - وقد استمر موظفو بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا في العمل بتفان مثالي في ظروف صعبة. وأود أن أشيد بوجه خاص بممثلي الخاص وبكبير المراقبين العسكريين لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا تقديرا مني للعزم الذي يواصلان به أداء واجباتهما.

— — — — —